أجهزة الأمن الداخلي في الدولة الفاطمية ببلاد المغرب

297 هـ -363 هـ/ 911– 974 م

الدكتور حيمي عبد الحفيظ، جامعة بشار

الملخص:

تمثل ظاهرة الأمن جانبا مهما في الدولة في الماضي والحاضر، إذ كانت تعتبر أهم دافع لتطور وترقية أجهزة الأمن وتنظيمات الأمن بشكل عام، وفي العصر الوسيط الإسلامي ببلاد المغرب تعتبر الدولة الفاطمية رائدة في هذا المجال، بحكم سياستها المذهبية، وكثرة القلاقل والاضطرابات والفتن المعبرة عن رفض السكان للمذهب الإسماعيلي.

إن الظروف السياسية التي كانت تمر بها الدولة الفاطمية ببلاد المغرب في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين دفعت بحكام الدولة الفاطمية إلى تأسيس مجموعة من التنظيمات الأمنية، وذلك لمواجهة معارضيهم، ولنشر مذهبهم بقوة السيف.

لقد كان من نتائج السياسة الأمنية لحكام الدولة الفاطمية تأسيس أجهزة أمنية متعددة قصد التحكم في الوضع، ومن بينها الشرطة والعسس، وصاحب الربع، والأعوان والبوابون، والمراصدة والدوارة، والجواسيس.

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاطمية – الأمن الداخلي – الشرطة – العسس – الحرس – صاحب الرباع -الحكام – المراصدة – الدوارة – صاحب الخبر.

Abstract

The securityphenomenonrepresented an imported side to any country in the past and present, it was considered as a principal, push to developed internal security organization.

the Fatimid state was the leading country in those field in the MusclemenMagribe, because of the satiation that took place in that area those dayssuch asinternal revolutions and unrest, especially the sheet doctrine push the Fatimid leaders to establish a numbers of security organization to face the in rest instability, establish the doctrine by force, impose the public order and fight any opposition.

because of those they founded such as: police, guardians , night keepers , field guardians, security responsible , security agents, door keepers, patrol agents, indicators, and spies..

تمهيد:لقد تم تأسيس الدولة الفاطمية في سنة 296 هـ/910م على يد أبو عبد الله الشيعي، وأقام ملكه على أنقاض دويلات بلاد المغرب،ومرت في حكمها بمرحلتين: المرحلة المغربية 296-362هـ/910 – 973 م وكانت عاصمةالدولة فيها رقادة أولا ثم المهدية[1] ثم المنصورة[2]، وتوالى الحكم عليها أربعة حكام هم: عبيد الله المهدي 297 – 322 هـ /911-934م وتولى الخلافة في ظروف جد صعبة مليئة بالاضطرابات والمخاطر، وحينما وافته المنية تولى الحكم من بعده أبو القاسم محمد القائم222– 334هـ/934-946م ثم خلفه ابنه أبو الطاهر إسماعيل المنصور 334-341 هـ /946-953 م ويعتبر إسماعيل المنصور المؤسس الثاني للدولة الفاطمية، بعدما استطاع القضاء على ثورة صاحب الحمار، وبعد وفاته تولى الحكم ابنه المعز لدين الله 342-365/954-976 م ويعتبر عصر أزهى عصور المرحلة المغربية، بحيث استطاع مد نفوذ دولته إلى مختلف أنحاء بلاد المغرب من برقة شرقا إلى طنجة غربا[3].

منذ الوهلة الأولى بدأ الفاطميون ببناء دولتهم ، فعملوا على تنظيمها، وتمصيرها، وإقامة الدواوينوالخطط بضم الخاء، لكنالجهاز الإداري كان موجودا قبلهم ، وإنما اقروه وزادوا عليه، ويعود الفضل في إرساء قواعد الجهاز الإداري إلى أبي عبد الله الشيعي عندما دخل رقادة واتخذها عاصمة لدولته،قام بتنظيم مختلف مصالح الدولة ومن بينها القضاء والشرطة والحسبة، والتي كان لها وجود من قبلهم، ومجرد قيام دولتهم بادروا بالسيطرة علىخطة القضاء، وأول من قام بتعيينه عليها وتلقب بقاضي القضاة برقادة هو محمد بن عمر المروزي، الذي أصدر أوامره بمنع العمل بالمذهب المالكي ومختلف المذاهب الأخرى، وأجبر القضاة والعمال على العمل بتعاليم المذهب الإسماعيلي،ومنع الفقهاء بالإفتاء بغير مذهبهم[4].

لقد جاء في المصادر التي أرخت للفاطميين مصطلحات مختلفة لها علاقة بالجانب الأمنيالحاكم والشرطة، والحرس والأعوان والحشاد والبوابين، والدوارة، والمراصدة، ولكن الغالب على هذه المصطلحات الحرس، وصاحب المحرس، مما يعتقد بأن الشرطة في العصر الفاطمي ببلاد المغرب كان يطلق عليها الحرس، والمصادر لا تمدنا بمعلومات كافية في هذا الجانب، هل هذه التسميات هي

مراتب وأنواع للشرطة ؟أم أن لكل واحدة لها استقلاليتها عن الأخرى؟، ولكن المهام التي كانت تسند لهذه الخططيدفع إلى الاعتقاد بأنها فعلا تمثل أنواعا متخصصة للشرطة باعتبار أنها تتشابه وتتقاطع في العديد من المهام والصلاحيات.

1-الشرطة:ويذكر ابن خلدون أن الشرطة انفصلت عن القضاء، وأصبحت مستقلة بقوله: "وهي وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية في تلك الدول توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا، فجعل للتهمة في الحكم مجالا "[5] .

أما عن مهام الشرطة عند الفاطمييينيقول ابن خلدون: "وكان له النظر أيضا في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيديين بمصروالمغرب راجعا إلى صاحب الشرطة"[6]، ومن المهام فرض العقوبات قبل ثبوتالجرائم وإقامة الحدود الشرعية وإقامة التعزير والتأديب على كل من لم ينتهعن الجريمة فقد قال ابن خلدون"فيجعل للتهمة في الحكم مجالا، ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة في محالها ويحكم في القود والقصاص، ويقيم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة "[7].

لقد وضح ابن خلدون في مقدمته ما تعلق بالقانون العام بصورة دقيقة وواضحة بان القضاء الاستعجالي الزجري لا يدخل ضمن صلاحيات القاضي بل يعود إلى سلطة قضائية متخصصة وهي الشرطة فقال: " وكان النظر في الجرائم وإقامة الحدود راجعا إلى صاحب الشرطة، وهي وظيفة أخرى كانت من الوظائف الشرعية، وتوسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا"[8].

أما بالنسبة للفاطميين الذين كانوا في صراع مع مخالفيهم من المذاهب الأخرى، وبخاصة الفقهاء المالكية، دفع بأئمتهم إلى إعطاء العناية للأمن من خلال دعمهم للشرطة، وكانت سياستهم المذهبية تدفعهم إلى إقامة نظام قضائي زجري سريع[9]، وبناء على ذلك كانت مسؤولية الأمن راجعة إلى الخليفة الذي كان يعهد بسلطات الشرطة إلى عامل المدينة.

وكان صاحب الشرطة خاضعا لسلطة الأمير في عصر الأغالبة، مما يدفع إلى الاعتقاد بان الشرطة كمؤسسة التي عرفتها كل من الدولة الأموية ثم فيما بعد العباسيين وفي الأندلس، لم تشهد تطورا ولم تكن لها نفس المكانة في إفريقية، فقد كان صاحب الشرطة عبارة عن مجرد عون أمن تحت سلطة الأمير أو العامل[10].

وكان صاحب الشرطة في الدولة الفاطمية يتصرف في المدينة تصرف الحاكم، ويتمتع بسلطات نائب الأمير في الميدان الجنائي، وله الحرية المطلقة في قمع ومعاقبة كل من يمس بأمن الدولة، أو يهدد الاستقرار والنظام العام، وله كل الصلاحيات في تتبع مرتكبي الجرائم، ومعاقبتهم، والنظر في التهم، وإصدار الأحكام بالسجن أو الإعدام بطريقة تعسفية أحينا(11).

ومن خلال إشارات وردت في المصادر تبين بان عمال الدولة الفاطمية، وبخاصة عامل القيروان في عهد المهدي أبو عبد الله الشيعي، ومنهم ابن أبي خنزير تعرض للعلماء المالكية، وعلى وجه الخصوص أبو سعيد الضيف الذي قدم إلينا في مظهر طاغية، نشر الرعب في القيروان ومن ذلك: "وولي أبو عبد الله الشيعي على مدينة القيروان الحسن بن أحمد بن علي بن كليب المعروف بابن أبي خنزير، وأمره بقتل من خرج ليلا أو شرب مسكرا، أو حمله أو وجد عنده. وولي على مدينة القصر القديم خلف بن أحمد بن علي بن كليب، أخاه ابن أبي خنزير، وأمره بمثل ذلك"(12).

وأقر المهدي علي عمالة القيروان الحسن ابن أبي خنزير وعلى القضاء بها المروزي. وأمر أن تقلع من المساجد والمواجل والقصور والقناطر أسماء الذين بنوها، وكتب عليها اسمه(13).

وكانت قوات الشرطة الخاضعة لسلطة العامل موزعة على مراكز للحراسة كانت موجودة في مختلف أحياء المدينة تعرف بالمحرس(14) أو الربع، وكان صاحب المحرس أو صاحب ربع المدينة وشرطها يقوم بعمليات المداهمة والتفتيش مستعملا أسراب من الكلاب، وأبواق (منبهات الصوت) لفرض تعليمات الأمن(15)جاء في سيرة جوذر أن: " عبد الله بن رفيق استعقد ربع المهدية وشرطها وزاد فيها زيادة أوجبت صورة قبولها لما في ذلك من توفير المال"(16)،ونستنتج منهذا بأن الشرطة على عهد الفاطميين كانت تتولى أحيانا قبض الرسوم والمكوس والغرامات.

إن ورود استخدام لفظ الشرطة بصيغة الجمع (الشرط)، وذكر أعدادهم يدفع إلى الاعتقاد بأن هذا المصطلح كان يطلق على الأجناد الذين يكلفون بتنفيذ الأوامر الشرطية، وفي كثير من الأحيان يكون ارتباطهم بصاحب المدينة أو العامل فهم يأتمرون بأوامره ويعملون على تنفيذها بكل التزام وإخلاص.

إن ما يؤكد الطرح الذي يجعل التسميات السابقة الذكر بأنها تمثل تخصصات في الشرطة في العهد الفاطمي ببلاد المغرب ، بأن لفظ الشرطة كان يطلق على الأعوان الذي توجه لهم الأوامر لتنفيذ إما

أحكام القضاء أو التعليمات التي يصدرها العمال، أو حتى الإمام، فقد بعث صاحب المدينة أبو جعفر الذي تلقى تعليمة من قبل العامل حسن بن علي بن أبي خنزير لإحضار إبراهيم الدمني من مسجد إبراهيم بحارة المرضي سنة ثلاثمائة فكلف عشرة من الشرط، فلما حضروا لاصطحابه إلى صاحب المدينة طلب ممن كانوا في المسجد بأن يلتزموا الهدوءوأن يؤيدوه بالدعاء، فمضى به الشرط حتى أوصلوه إلى صاحب المدينة [(17)]، ويذكر أن أباالميسرة الفقيه: "لما أصبح الصبح جاءته الشرط فأخرجوه من داره ومضوا به فضربوا عنقه". [(18)]

2-صاحب الربع:

من الخطط ذات العلاقة بالشرطة في العصر الفاطمي صاحب الربع، وهي وظيفة متضحة المعالم فيمرحلة الوجود الفاطمي بمصر أكثر من بلاد المغرب، فقد ذكر القلقشندي مهام هذه الخطة واختصاصاتها من خلال سجل حماية الربع وجاء في نص السجل: " واكشف أحوال هذه الرباع كشفا يعرف به حالها ويعلم منه استقامتها واختلالها، وانتصب لاستخراج مالها من السكان ... وأن تتعهدها بالطواف فيها، وان تحافظ على حراستها، وتناول أجرها ورم ما لعله يسترم منها ... وحمل مال ارتفاعها إلى بيت المال المعمور بعد ما يصرف في مصالحها "[(19)].

إن النص يشير إلى الرباع وهي جمع ربع، وتعني منطقة سكنية تحوي أملاكا عقارية خاصة بالخليفة او تابعة للدولة، وعلى صاحب الربع استخراج أجرة هذه الأملاك من المؤجرين لها، والتكفل بحراستها والعناية بها، وحمل ما تبقى من ريعها إلى بيت المال وإن كان هذا له علاقة بما كان في مصر إلا أن ورود إشارة عن الربع يؤكد استخدام نفس هذا المصطلح ونفس المهام فقد ذكر ذلك جوذر في سيرته قائلا: " كان عبد الله بن رفيق استعقد ربع المهدية وشرطها وزاد فيها زيادة أوجبت صورتها قبولها لما في ذلك من توفي المال "[(20)].

يبدوا من خلال النص بان الشرط الذين كانوا مجرد أعوان لصاحب الربع، الذي كان يتولى ربع المهدية وسع من أملاكها وعقارها مما جعلها تذر أموالا طائلة، وكان صاحب الربع عبد الله بن رفيق تحت تصرفه شرط يتكفلون بحراستها وحمايته من اللصوص، والنص يبرز قضية مهمة بان الشرط كانوا فقط أعوان تابعين لصاحب الربع، لذلك كان على صاحب الربع أن يرتب طائفة من الشرط للطواف في المدينة ليلا لحراسة الأزقة وغلق الدروب، وتفقد ممتلكات الخليفة.

ويشير النص إلى استعقاد الربع، بمعنى ان صاحب الربع كان يعقد له عقدا يقوم بموجبه مزاوله مهامه والإشراف على ما وكل به،فقد أمر الخليفة جوذر بأن يعقد لعبد الله بن رفيق على ربع المهدية قائلا له: " واستأمر .. مولانا (صلى الله عليه وسلم) على ذلك فنفذ أمره المعظم بعقدها عليه "[21].

والملاحظ أن صاحب الربع كان يعقد له عقدا قابل للتجديد أو الإنهاء، حسب الكفاءة التي يبديها في عمله من خلال التوسعة وتأمينالأملاك، لكن إبراز القدرة على التحكم في الربع يؤدي إلى التجاوزات التي قد يتعرض غليها ساكنة الربع، يتحدث جوذر عن ابن رفيق فيقول: " فلما تمكن بسط يده على الناس وقطع العدوات بما لا يوجبه الحق، واستعمل التجني على أهل الستر"[22].

إن السياسة العنيفة التي كان ينتهجها صاحب ربع المهدية دفع بسكنها إلى رفع شكاويهم وتظلماتهم إلى عامل المدينة والذي يبدو بأنه لم تكن له عليه سلطة، ما يجعل الاعتقاد بأنها خطة كانت تابعة مباشرة للخليفة أو من ينوب عنه كأمثال جوذر الذي قال: "فكثرت الشكوى وتظلم الناس واستغاثوا فورد كتاب نصير يذكر ذلك كله "[23].

ويتضح من خلال النص السابق بأنه كان يوجد تداخل في الصلاحيات بين صاحب الربع وعامل المدينة، مما دفع بهذا الأخير إلى رفع شكوى إلى الأستاذ جوذر فقال: "ووصل كتاب رفيق يذكر اعتراض نصير عليه فرفع الكتابين جميعا إلى مولانا وكتب معهما رقعة يسال أن يحد له ما يعمل في ذلك"[24].

إن التجاوزات التي كان يقوم بها صاحب الربع وغيره من ارباب الوظائف لم تكن بأمر من السلطات العليا في كثير من الأحيان، وإنما صادرة من متوليها، قصد إبراز كفاءته وتحقيق ظهوره قصد أن ينال رضا ولي نعمته، أو رغبة لتحقيق طموحات سياسية، أو رغبة في نيل ترقية إلى منصب أعلى، لكن هذه السياسة القاسية، قد تنقلب على صاحبها، وقد تؤذي إلى التذمر في أوساط العامة المغلوبين على أمرهم، وذلك قد يدفع إلى الفتن والثورات.

لقد جاء رد الخليفة على الأستاذ جوذر فيما يخص الكتابين يفصح عن عدم رضاه عن هذه السياسة قائلا: "وقد علم الله انا لا نرض بهذا الظلم والعدوان في أحد من أهل طاعتنا، وإن كان شاسعا نائي الدار عنا ... فإذا لم يكن في المال وفر إلا هذا الوجه فلا هجعه الله ولا وفره... فعرف

ابن رفيق هذا وأن هذا الفعل ما لا نطلقه له ولا نرضاه عن عملهن وان تحببه إلى الناس آثر عندنامنتوفير ما يجمعه"[25].

أما عن علاقة صاحب الربع بالشرطة فغنه بالرغم من أن صاحب الربع مسؤول عن حماية أملاك الخليفة وخدمتها، كان تحت سلطته الشرط الذين يسهرون على عمل الحراسة والمراقبة وفرض الغرائم وقد يكون حتى مطالبة السكان بالعمل فيها بالسخرة، أو دفع العقوبات بالعمل في المزارع.

3-**الحـــــكام**:

لقد وردذكر لفظ الحاكم أو الحكامفي بعض المصادر ، فقد جاء في المجالس والمسايرات، توقيع في رد البغي: "قال وتظلم إلي قوم من بعض من أقمته من الحكام فلم يسعني إلا رفع ذلك إليه -الإمامِ -فوقع إلي فيه المكر والحيل والخديعة ... وليس شيء أغرب من الإجماع على تزكية قاض أو حاكم"[26]،كما ورد فيافتتاح الدعوةبأن محمد بن عمر المروزيحينما ولي القضاء بمدينة القيروان، قيل عنه: " كان له تشيع قديم ونظر في الفقه من أقوال الأئمةوجعل إليه تولية القضاء والحكام بسائر البلدان ، وكان يكتب في كتبه وسجلاته من محمد بن عمر قاضي القضاة "[27].

إن خطة الحاكم في العهد الفاطمي غير واضحة لقلة المادة حولها ، لكنها يبدوا أنها خطة كانت تابعة للقضاء، فكان صاحبها يوليه قاضي القضاة، لكن المؤكد بأنها لا تعني القاضي الذي كان يتم تعينه في الأمصار، وكان صاحبها راجعا بالنظر إلى رأس القضاء، فمن الممكن أن المناطق البعيدة كان يجمع لشخص واحد السلطات القضائية ، أو الخطط القضائية مثل القضاء، وصاحب أحكام السوق، والشرطة، وهي كلها خطط للأحكام فقد قيل: "واعلم أن للحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط أولها القضاء، وجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة الصغرى، وصاحب مظالم وصاحب رد بما يرد إليه من الأحكام وصاحب مدينة وصاحب سوق، وهكذا نص عليه بعض المتأخرين"[28].

يمكن القول بأن الحاكم كان يجمع كل خطط الأحكام في يده وبخاصة في المناطق البعيدة والنائية، فهي تجمع ما بين القضاء والحسبة والشرطة، ويتضح إن دوره الأساسي كان يتمثل في معالجة تجاوزات السلطة التي يقترفها العمال والجباة، ويذكر جوذر بأن حاكم كورة الجزيرة (جزيرة شريك) وهو يقوم بتحقيق تجاوزات السلطة[29]، وأجاب المعز على كتاب جوذر قائلا له: "لا تمكن النذل

من هذه المنازل ولا تبلغه بغيته فيها، واكتب إلى الحاكم عن أمرنا بالكشفعن صورة هذه الحوادث وبالكتاب إلينا بصحة ما تقف عليه من ذلك فنأمرك بما تعمل عليه إن شاء الله"[(30)].

مهما يكن من أمر فإن خطة الحاكممن خلال الشواهد يثبت بأنها خطة مرتبطة بالجانب الأمني للدولة الفاطمية، إلا أنها كانت تابعة في التولية والعزل لقاضي القضاة، وكانت مهمتها الحرص على حفظ الأمن ومتابعة القضايا السياسية، وبخاصة ما يتعلق بتجاوزات السلطة.

3 - **الحـــــرس**:

أما ما يتعلق بالحرس فإن المصادر تتعرض لذكرها مرارا،بصيغ مختلفة منها الحرس، وصاحب المحرس، والحراسة، وهذا يدفع إلى القول بأن الحرس هو المصطلح الذي كان سائدا في القيروان إبان الحكم الفاطمي، وربما يكون استخدامه عند العامة، فقد ذكر بأن الفقيه أحمد بن نصر كان يجتمع الناس حوله في المسجد، وذلك أخاف المشارقة فاستفظعوا ذلك الاجتماع، فقام صاحب الحرس ومعه بعض المغالين، أي غلاة الشيعة، فوكل صاحب الحرس به الشرط وعلى كل من كان معه[(31)].

إن النص الذي أورده الخشني يفصح بأن الشرط فعلا هم أعوان كان يتم تكليفهم بالأوامر لتنفيذها، وما يمكن استخلاصه أن الشرط كانت تابعةوتحت إمرة وسلطة صاحب الحرس، الذييعتقد أنه يمثل القائد الأعلى للشرطة آنذاك، لكن مهمة الشرط هي المحاصرة والمتابعة أو الملاحقة، ويعود البث في أمر المشتبه به إلى صاحب الحرس في الأخير الذي هو بدوره يتوجه به إلى السلطات العليا.

فقد ذكر الخشني بأن صاحب الحرس سار إلى علي بن إسحاق الطيبالذي كان مستخلفا أبا سعيد الضيف حينئذ على القيروان،فأعلمه بخبرأحمد بن نصر فأبى أبو الطيب النظر في أمره، فأرسل إلى إسحاق بن أبي المنهال فأرسل جماعة من العدول فعاينوا الحالة التي هو عليها، ثم أمر به إلى السجن من غير أن يدخله إلى نفسه، وأمر بتقييده، وواصل من كان معه إلى نفسه، واستكنهم رجلا رجلا، ثمكتب بخبر أحمد بن نصر، وبأسماء من كانوا معه إلى عبيد الله ... وأقام في السجن تسعة أشهر[(32)].

وكان من مهام الحرس على عهد الفاطميين التجسس على العلماء والفقهاءوخطباء المساجد، باعتبار أنهم يمثلون النخبة المثقفة، وهي غالبا ما تدعوا إلى الثورة والخروج ضد الحكام، وبخاصة الفقهاء المالكية الذين تم إجبارهم على الفتوى بالمذهب الإسماعيلي، فرفض كثير منهم ذلك،

فتعرضوا للاعتقال والتنكيل والتعذيب وحتى القتل، فلقد كان الفقيه جبلة بن حمود " يحرس بالعشي عند الفرائق فقيل له في ذلك فقال أحرس عورات المسلمين {من هؤلاء القوم فإن رأيت منهم شيئا حركت المسلمينعليهم}(33).

إن قيام صاحب المحرس بالتجسس على المناوئين ضد خصوم الدولة الفاطمية كانت من المهام الشرطية والهدف منها إحباط كل المحاولات الداعية إلى الثورة ضد الدولة الشيعية الإسماعيلية في بلاد المغرب، فلقد قال الشيخأبو الحسن بن القابسي رضي الله عنه: " كان جبلة رضي الله عنه يصلي الجمعةفي مسجده ويجتمع الناس إليه فجاءه صاحب المحرس يتجسس عليه قال فأخذه جبلة وأدخله المسجد وضربه بالجريد ولم يتركه حتى تاب وحلف أن لا يعود"(34).

لقد وقع نفس الأمر مع الفقيه سعيد بن الحداد حينما كان في مجلسه " لحظه صاحب المحرس لحظا منكرا، فقال له بعض جلسائه إنما صار إلى العامل ليخبره اجتماع الناس عندك، فأخذ رحمه الله يستعين بالله تعالى ويستكفيه شره وضره"(35).

يستخلص من النصوص العديدة بأنه كان يوجد دار خاصة بالشرطة والحرس يقيمون بها، ويشرف عليها صاحب المحرس، هذه الدور هي بمثابة مراكز للشرطة في عصرنا الحالي، ويمكن القول بأنه من الممكن أنها كانت تشملعلى المسؤولين في الشرطة، من كشاف ومراصدة وحشاد وجواسيس، إضافةإلى السجلات التي يسجل عليها أسماء المقبوض عليهم، والمشبوهين والثائرينعلى الدولة، وأسماء المعارضين للمذهب الإسماعيلي ، فقد كان يوجد مراكز عديدة داخل المدينة ومهمتها السهر على حفظ النظام والتصدي بصرامة لكل من يهدد أمن الدولة، فقد ذكر مسجد الأنصار بجانبه محرس يدعى بمحرس الأنصار، " وهذا المسجد بمحرس الأنصار وعليه بني هذا المحرس"(38).

4-العســـــس:

إضافة إلى الحرس كان يوجد نوعمن الشرطة في الدولة الفاطمية مختص في الحراسة الليلية، يطلق عليهم العساسة، مهمتها حراسة المدينة، وتتبع المتسللين في الليل سواء من اللصوص والمجرمين أو من المعارضين للمذهب الإسماعيلي، بحيث كانت توصد الأبواب بعد صلاة العشاء، ويضرب بالبوق لإعلام الناس بعدم الخروج، والالتزام ببيوتهم، فقد ذكر عبد الله بن سعد اللجام قائلا:"واعدت أبا

سليمان على كتاب يقابله معي فقال لي: نأتي إليك الليلة نقابله معك، فانتظرته إلى أن اختلط الظلام فرددت أبواب الدروب مخافة العسس ووقفت خلف الباب انتظره طويلا"[39].

كما ورد لفظ مركب يعبر عن العسس وهو" رابطة وعساسة"[40]، وقد يقصد بالرابطة المرابطة أوجمع من العسس يرابطون في الحراسة ليلا، وكان العساسة يستخدمون الكلاب للحراسة والكشف عن المارة والمختبئين، والمتسللين، فقد ذكر شخص يدعى سعيد كان عند الفقيه السبائي وخرج من عندهمتأخرا ليلا فقال: " فخرجت من داره فمررت برحبة أبن أبي داود، فإذا برابطة وعساسة وكلاب فما كلمني أحد بكلمة ولا نبح علي كلب، ثم تماديت في طريقي فمررت بالسماط على دار ابن أسود الداعيفوجدت عندهارابطة وعساسة وكلابا، فما كلمنيمنهم أحد ولا نبح علي كلب، ثم تماديت إلى ناحية سوق بن هشام وعنده رصد وكلاب فما كلمني منهم أحد، فلما وصلت إلى بئر أم عياض وجدت أيضا عنده مثل ذلك،فتماديت حتى انتهيت إلى الدرب فدخلني الهم والفزع، قلت هم صلوا وغلقوا الأبواب فمن يفتح لي؟ فهززت الباب فانفتح لي"[41].

لقد تعرض النص إلى عدة إشارات تبرز الحالة الأمنية التي كانت تعيشها البلاد على عهد الفاطميين، من خلال التكثيف من وجود العسس ليلا في جميع أنحاء المدينة وأرباضها ، من رحبة أبي داوود والسماط، وسوق ابن هشام، وبئرأم عياض، لدلالة على التخوف من أي انفلات أمني بسببسياسة التنكيل والاعتقال والقتل التي كانت تنتهجها الدولة تجاه معارضيها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية نستشف من النص بان الدولة كانت تفرض حالة الطوارئ، وحظر التجوال ليلا بعد أداء صلاة العشاء إلى صلاة الصبح، وكان يتم قتل كل من اخترقذلك، إضافة إلى ذلكبأن المدن كانت محصنة يوجد بها أبواب توصد ليلا يسهر على إحكام أغلاقها العسس، كما كانت توجد أبواب للدروب في الأحياء يشرف على إغلاقها ساكنيها.

4-الأعـــــوان:

وما يرتبط بالشرطة في العصر الفاطمي ما كان يطلق عليهم الأعوانوهو جمع للعون، أي الشرطي الذي يساعد الوالي أو القاضي، أو الحاكم بصفة عامة، فيقال عون الحاكم وعون القاضي وعون الوالي أو العامل، فقد أشارت المصادر إلى وجود الأعوان بمختلف أصنافهم على عهد الفاطميين، فقد ذكر عن فضل بن أبي العنبر وكان واليا على الجزيرة، قال: "قدمت بزواملي وأعواني فنزلنا ببعض

حصون الجزيرة التي على ساحل البحر فأدخلوا ثقلي في مسجد منمساجد الحصون وأدخلوا الحصن كلابا وطيورا"[42] .

يذكر كذلك بأن الفقيه حسن بن البناء الذي كان يتولى القضاء بقصطيلية، سعوا به ورفعوا عليه البغي عند إبراهيم بن أحمد، وذلك: "أنه قدم البريد إلى عامل قصطلية بعزله وتخشيبه ورفعه إلى حبس رقادة، وجلس للقضاء ولم يبلغ العزل فقال من ههنا من الأعوان فابتدروه فأمر بإمساكهم ثم أمر بهم إلى العمود رجلا رجلا فضرب كل واحد وأمر بتقيدهم في الحديد وأودعهم السجن، ثم أتى العامل بأمر عزله، فأرسل فيه وأوثقه وأرسله إلى رقادة " [43].

كما كان القضاة يزودون بالأعوان لمساعدتهم في إنفاذ أحكام القضاء وإحضار من أراد إحضاره وعقاب من طلب القاضي معاقبته، سواء بالتعزيرأو الضرب بالسوط، فقد جاء في قضاة قرطبة وعلماء إفريقية بأن أحد القضاةوهو عمرو بن عبد الله عرضت عليه قضية تخاصم في غصب رجل ضعيف من عامة الناسوآخر من وجهاء السلطان بحيث جاء في ركب عظيم وبين يديه الفرسان والرجالة[44]، فطلب منه الجلوس بين يديه فتكلم الوجيه وقال عليه الأدب فيما نسب إلي من الغصب فقال القاضي:" لو قال ذلك لرجل صالح عليه الأدب، فأما من كان معروفا بالغصب فلا؟ ثم قال لجماعة من الأعوان ممن كانوا بين يديه أمضوا معه وتوكلوا به فإن رد إلى الرجل داره وإلا فردوه إلي"[45].

5-البـــــــوابون:

وكما هو معروف بأن المدن في العصر الوسيط كانت تحاط بأسوار مزودة بأبواب، وذلك حتى يسهل التحكم في المدينة والقدرة على صد أي خطر خارجي محتمل، وكانت الأبواب يحرسها رجال يطلق عليهم البوابون يقفون عندها لمراقبة الداخلين والخارجين منها، فقد ورد أن الهواري المؤدبحينما اقتيد إلى السلطان ليبث فيه بسبب ذلك المشرقي، وجدا شخصا يدعى جوهر بالقصر، والذي توسط له وأعطاه مالا فقال: " فانصرف معي جوهر ودفع إلي الدنانير قال: فلما صرت في سقيفة القصر قام إلي البوابون وأرادوا أن يأخذوا مني مما أعطاني... فصحت يا أبا الحسن جوهر فقال لي مالك يا مؤدب وزجر البوابين عني فخرجت بها" [46].

6-الحشـــــاد:

ا كانت المدينة وبخاصة عاصمة الفاطميين رقادة بها مرتزقة كان يطلق على أحدهم الحاشد وجمعها حشاد، وكان هؤلاء من السودان، يمكن أن نقـول بأن مهمتهم من خلال التسمية تعني الحشد الجماعي للناس إما إلى المحرس أو الولاة والأئمة، وبخاصة في أوقات الثورات والقلاقل والفتن، فقد قال أبو رزين الأسود الجمونسي : " حشدني حاشد السودان قديما إلى رقادة فبذل أهل البلد للحاشد دينارين ليتركني فأبى بكل حيلة، فأخذني ومضى بي إلى رقادة، وأبو معلوم الكتامي يسمي الناس المحشودين، فلما قربت منه نظر إلي وقال: من أمركم أن تجيبوا هذا وهو لا يعرفني، وقال جيبوا دواة وقرطاسا وكتب يا معشر الحشاد لا تعرضوا لأبي رزين في أي البلاد كان، وأطلقني وأمر بالحاشد أن يعلق ويضرب"[47] .

ويشير القاضي النعمان إلى خطة الحاشد، حينما تحدثعن زيادة الله حينما أظهر الخروج إلى أبي عبيد الله قائلا: " أظهر الخروج بنفسه إلى أبي عبد الله وتقدم في الاستعداد لآلات الحرب وشد السلاح... وأخرج الحشاد إلى الأمصار والأجناد "[48].

ويبدوا أن السياسة القاسية التي كان يعامل بها سكان البلاد بالحشد الجماعي، وإلقاء القبض على النـاس واقتيادهم إلى السلـطان، دفع ببعض الحشاد التعاطف مع المحشودين بإطلاق سراحهم، وتبرير ذلك باختلاق أكاذيب وأساطير ، قد تكون من جنس ما كان يزعم به دعاة الدولة الفاطمية من ذكر الخوارق والكرامات التي كانوا يدعمون بها دعوتهم لتحقيق طموحاتهم السياسية، وبثها في أوساط العامة، قصد بث روح الاستسلام للأمرالواقع، فقد قام أحد الحشادالصقالبة بإطلاق سراح المحشودين،وحينما وصل إلى المهدية سأله السلطان أين الحشد فقال:" حشدت خلقا عظيما، فلما قربت من مرسى الحامة خرج منها شيخ وبيده حربةقد انتهت إلى السماء، فصاح صيحة وأشار بها، فما جمع الله منا واحدا وافترق الحشد"[49].

إن ما جاء في النص الذي ورد في كتاب رياض النفوس يعطي صورة عن هذه الخطة التي كان يشغلهارجال من السودان والصقالبة، ويبدوا أن مهمتهمكانت حشد كل من يشكون في أمره دون أن توجه لهم الأوامر من قبل مسئوليهم، قد تشبه القوات الخاصة حاليا، وكنت هذه الخطة تابعة للسلطان مباشرة ، وتصرفاتهم ، إضافة إلى الفساد الذي كان يستشري في جسم هذا الجهاز بعرض الرشوة على الحاشد ولكنه أبى، ربما لم يرضبالدينارين التي عرضت عليه مقابل إطلاق سراح أبا رزين

، إضافة إلى ذلك بأنهم كانوا معرضين للعقوبة على تصرفاتهم وأخطائهم تجاه من كانوا يسمونهم بالمحشودين.

7-الـــــدوارة:

وقد وردت إشارة واحدة تبين وجود نوع آخر من يسهرون على أمن الدولة الفاطمية، وقد تكون خطة تابعة للشرطة أي صاحب المحرس أو تكون تابعة مباشرة

للأمير أو الوالي، تقوم بالدوريات الخاطفة، بوضع حواجز للمراقبة، قصد تفتيش المارة بهدف إلقاء القبض على المشتبه بهم، وبخاصة أولئك الذي جهروا بمعارضتهم لنظام الدولة الفاطمية فقد ذكر بأن أبا القاسم الفزاري الشاعر هجا بني عبيد بقصيدة مطلعها[50]:

عبـدوا مـلوكهم وظـنوا أنهمنالوا بهـم سبب النجاة عموما

وتمكن الشيطان من خطواتهم فأراهم عـوج الضـلال قويما

رغبوا عن الصديق والفاروق فيأحكامهم لا سلموا تسليـــم

واستبدلوا بها ابـن أسـود نابحاوأبا قـدارة واللعينتميمـا

فلما فرغ من إنشاده قال له أبو إسحاق أخبرني ما أردت بهذه القصيدة؟فقال له، أردت بها الله عز وجل، فقال: اللهم أحمه واكفه وعافه، فخرج من عنده وجاز بأبي القاسم الفزازي، فقال له الفزازي الدوارة يبحثون عنك فخاف سهل"[51].

8-المـــــراصدة:

رصد: المِرْصَدُ: موضعُ الرَّصْد. [والرَّصَدُ] هم القوم الذين يرصُدون كالحَرَس[52]،وجاء في لسان العرب: وَجَمَاعَةً مِثْلُ الرَّصَدِ والأَرْصاد، والرَّصَدُ يَكُونُ لِجَمَاعَةٍ؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَعْنَاهُ فِي التَّفْسِيرِ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ عَوْناً فَلِذَلِكَ وَحَّدَ[53]، وجاء في المغرب: (وَالرَّصَدَةِ) وَالْمُتَعَلِّمِينَ هِيَ جَمْعُ رَاصِدٍ وَهُوَ الَّذِي يَقْعُدُ بِالْمِرْصَادِ لِلْحِرَاسَةِ وَهَذَا قِيَاسٌ وَإِنَّمَا الْمَسْمُوعُ الرَّصَدُ وَنَظِيرُهُ الْحَرَسُ وَالْخَدَمُ فِي حَارِسٍ[54].

وردت عبارت على قلتها تشير إلى وجود خطة لها علاقة بالشرطة والأمن وهي المراصدة، أي الدين يوجدون بالمراصد على الطرق المؤدية إلى النواحي والأمصار أو بالأحرى طرق القوافل التجارية، فكان يوجد على تلك الطرق مراكز للمراقبة والرصدحتى تصل الأخبار للجهات المختصة للتدخل

في حالات الخطر سواء كان داخليا أو خارجيافقد ورد في سيرة جوذر: " وكتب رقعة فيها أمر طريق السفر وغيرها من المراصد هناك، وأن كثيرا من رجال الدولة ليست بأيديهم سجلات... وأنه يتخوف ما يقع بينهم وبين العبيد المرصدينمن الاختلاف"[55].

يستخلص من النص السابق أن خطة الرصد كان يتولاها العبيد من السودان أو الصقالبة، وكان هؤلاء بمثابة شرطة المرور تراقبوتتصدى للمتعرضين للمارةمن القوافل على السبلوالطرقات، ويظهر أن هذه السبل كانت مزودة بأماكن يجلس فيها المراصدة، وبخاصة في المناطق المرتفعة لمعرفة ما يجري وما يقع، وهي بمثابة الشرطة المدنية التي تشرف على تأمين الطرق والسبل من قطاع الطرق واللصوص.

9-صـــــاحب الخبر:

إن صاحبالخبر من الوظائف التي وردذكرها في كثير من النصوص التي تعود إلى العصر الفاطمي، ويفهم منها أن صاحب هذه الوظيفة كان مكلفا بنقل الأخبار إلى الإمام أو من ينوب عنه، وبخاصة تلك الأخبار التي تمس بالأمن العام ويخشى منها على مصالح الدولة.

وكان الفاطميون ببلاد المغرب يتخذون العيون وأصحاب الأخبار لجمع المعلومات عن المتابعين من قبل الجهات السياسية، من أجل معرفة كل التفاصيل والدقائق المتعلقة بهم، ومعرفتهم في حلهم وترحالهم، وكان لهذه الخطةأهمية كبرى في تثبيث دعائم الدولة الفاطمية، والحفاظ على حياة الأئمة الفاطميين، بالكشف عن المناوئين لهم والمخالفين لمذهبهم.

ولم يكتف حكام الدولة الفاطمية بالاعتماد على ديوان البريد في جمع الأخبار، وإنمااعتمدوا على أشخاص خارج البريد للقيام بالمهام الموكلة لهم، كما كان لخطة صاحب الخبر دور مهم في مراقبة قبائل البربر الثائرة عليهم والخارجة

عن طاعتهم،وكان لعيون الفاطميين دور في نشر الدعوة الإسماعلية في الخارج كمصر والأندلس ومعرفة أخبارها،رغبة في تحقيق توسعاتهم السياسية مستقبلا.

لقد ذكر الخشني، بأن الفقيه أحمد بن موسى التمار وأخوه دارت عليهما الدائرة بقوله: " دارت على أحمد بن موسى وعلى أخيه دائرة من مغرم فادح، ثم من بعد ذلك دارت عليه في أخيه محمد دائرة عظيمة ، وذلك أن أخاه محمد بن موسى، دخل في جماعة رجال القيروان على عبيد الله في سلام عيد، فاندفع: يصف سوء حال الرعية، وما نزل بهم: من ظلم العمال، فوقع ذلك من عبيد الله

موقع الكراهية، واتصل ذلك بمن أسماه- : من أهل القيروان ـ فعقدوا عليه شهادة عند صاحب الخبر ورفعها ـ : على يد محمد البغدادي، ـ إلى عبيد الله، فأمر بضربه مائتي سوط، فضرب ضربا معنيا فمات رحمه الله"[56].

نقرأ من خلال هذاالنص بأن صاحب الخبر على عهد الدولة الفاطمية لم تكن مهمته جمع الأخبار، وتبليغهاإلى الإمام، وإنما التورط في العمل علىتوجيه التهم للمعارضين، أو الذين يتهمون عمال الدولة بالظلم، والبحث عن شهود الزور قصد القضاء على كل من تسول له نفسه تجاوز ما يريدهإمام الدولة،وأن الأئمة لم يكن يعجبهم من يصدح بالحق ويكشف جور وظلم العمال،وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى التسلط والاستبداد الذيكانت تعانيه الرعيةفي بلاد المغرب على عهد الفاطميين، وكانوا يستخدمون القوة المفرطة في إسكات المعارضة، إضافة إلى ذلك نستنتج بأن خطة صاحب الخبر كان صاحبها على اتصال مباشر مع أئمة الفاطميين، أو مع رجال مخلصين للدولة لهم قرب منهم أمثالمحمد البغدادي.

ولقد كان صاحب الخبر من الأشخاص المقربين من الخليفة وموضع ثقته، لأهمية المنصب الذي يتطلب الصدقفيما ينقله من أخبار، فهي خطة تحتاجإلى قدر كبير من الأمانة والدقة ممن يتولاها، وعلى قدر كبير من العلم، فقد ذكر القاضيالنعمان بن محمد الذي عمل في خدمة الإمامين المهدي والقائمإذ يقول: " وخدمت المهدي بالله من آخر عمره تسع سنين وشهورا وأياما، والإمام القائمبأمر الله من بعده أيام حياته في إنهاء أخبار الحضرة إليهمافي كل يوم طول تلك المدة إلى أقل الأيام "[57].

وتظهر أهمية صاحب الخبر على عهد الفاطميين، عندما استدعى المعز لدين الله يوسف بن زيري الصنهاجي ليعرض عليه إسناد ولاية المغرب إليه قبل رحيله إلى مصر، وبعد إعلان زيري موافقته قال له: " بشريطه تولي القضاء والخراج لمن تراه وتختاره، والخبر لمن تثق به وتجعلني أنا قائما بين أيديهم، فمن استعصى عليهم أمروني به حتى أعمل فيه ما يجب، ويكون الأمر لهم وأنا خادم بين ذلك." [58].

ويبدوا أن عيون وأصحاب الأخبار أيام الفاطميين كان لها انتشار واسع في الداخل والخارج، يخفون أنفسهم ويتجسسون على الناس، وبخاصةعلى ذوي الشأن من وجهاء القبائل والعلماء وعلية القوم،

لأنهم هم في الغالب الذين يحركون العامة ضد العمال والأئمة، فقد ورد في سيرة جوذر بأنهبلغه الخبربأنه كان يوجد بالمسيلة رجل يدعى عثمان بن أمين، كان يكاتب بني أمية وأنهم يرعون ذمامه هناك

ويقضون حوائجه، وأنه يقدح في الدولة، ولم يكن العامل جعفر بن على أخذ على يده ولا حجزه عن أمر يوجب الإشارة إليه بذلك(59).

إن الأوضاع السياسية المعقدة التي شهدتها بلاد المغرب أيام الفاطميين دفعهم إلى توخي الصرامة في تنظيم الأمن، حتى اضطر الخليفة الفاطمي الأولإلى إنشاء مصلحة خاصة بالبحث والتحري تعرف بديوان الكشف فقد ذكر صاحب البيان المغرب أنه:"وفي سنة 298هـ، تحول أبو عبد الله الشيعي في بلاد البربروحارب صدينة وزناتة. وقتل الرجال، وأخذ الأموال وسبى الذرية وأحرق بعض المدن بالنار، وكتب بالفتوحات إلى عبيد الله، فقرأت كتبه على الناس، وفيهاولي أبو جعفر البغدادي ديوان الكشف، مشتركا مع عمران بن أبي خالد بن أبي سلام"(60).

ورغم أن المصادر لا تذكر مهامديوان الكشف لكن من الممكن أن يكون له علاقة بصاحب الخبر، فهي بمثابة مؤسسة تتلقى الأخبار من المخبرين في جميع أصقاع الدولة خيرها وشرها، ويشرع في التحري عنهاوإعلام الجهات المختصة وبالدرجة الأولى الإمام لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمواجهة، إذا كان الأمر يتعلق بالفتن والثورات، أو المتابعة والاعتقال إذا كان الأمر يتعلق بأشخاص يحرضون ضد الدولة أو يقدحون في المذهب الإسماعيلي.

من المعتقد أن صاحب الخبر يحتاج إلى أعوان ومساعدين حتى يتمكن من أداء وظيفته على الوجه الأكمل، فليس من المعقول أن يتولى نقل الأخبار إلى الإمام أو الخليفة شخص واحد، فلا بد من وجود جهاز من أصحاب الأخبار المنتشرين في كل مكان داخل الدولة وخارجها، وأنهم كانوا يملكون وسائل اتصال سريعة لنقل الأخبار في حينها، فقد ذكر المقريزي ذلك أيام الحاكم في مصربقوله:" ويقال أن كان عقيل صاحب الخبر يحمل الرقاع بالخبر إلى القائد غبن ليوصلها إلى الحاكم وهي مختومة " (61).

إن خطة صاحب الخبر، من أهم الخطط التي أسهمت في ضبط الأمن، من خلال نقل الأخبار في حينها، وما من شك بان للمعلومات والأخبار دور بارز وأساسي في اتخاذ القرارات المناسبة،

والتأهببحشد كل الوسائل للتصدي للخطر سواء كان الأمر يتعلق بالتحديات الداخلية كالفتن والثورات التي تنتفض ضد الدولة، أو تلك التحديات الخارجية التي تهدد أمن الدولة بشكل عام.

أما فيما يخص العلاقة التي تربط تلك التنظيمات الأمنية فيما بينها، فإن النصوص التي وردت في المصادر لا تفصل فيها، ولم يكن القصد ذكرها هي بذاتها إنما جاءت على شكل إشارات مقتضبة في سياق العرض التاريخي للأحداثأو التوقيعات التي كان يصدرها الخلفاء أو نوابهم، ولذلك فالصورة لا تتضح عن علاقتها بعضها ببعض، ولكن حتى وإن كانتتتميز بالاستقلالية، تبقى لها صلة قوية فيما بينها من حيث الصلاحيات والمهام، فهي تشترك كلها فيما يتصلبالعمل الشرطي والأمني.

خاتمة: من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالجانب الأمني في الدولة الفاطمية ببلاد المغرب الإسلامي تقدم لناصورةعن معالم التنظيمات الأمنية التي استحدثها الدولة قصد بسط الأمن وفرض الاستقرار، وكذا فرض المذهب الجديد (التشيع) بالقوة، ويتجلى ذلك فيما يلي:

1- تنوع وتعدد للتنظيمات الأمنية في الدولة الفاطمية ببلاد المغرب بداية من الشرطةوالحرس، والعسس، الدوارة، المراصد،البوابون، صاحب الخبر.

2- أنتلك التنظيمات وإن كانت تختلف في مهامها، وكل واحة كانت مختصة في جانب من جوانب الأمن الداخلي إلآ أنها تشترك فيما بينهاوبأنها خطط تعمل على ضبط النظام العام، ومواجهة الأخطار الداخلية، كالفتن والقلاقل والثورات.

3- تنم هذه التنظيمات علىطبيعة الحكم الذي كان يقوم على الجانب الأمني فقط لفرض المذهب بالقوة وغياب الطرق السلمية كالإقناع والمناظرات.

4- أن الوضع الأمني في الدولة الفاطمية ببلاد المغرب الإسلامي لم يكن على ما يرام، لانتشار الفوضى والاضطرابات.

5- تعرض المعارضين للمذهب الشيعي 01من العلماء للمضايقات والتنكيل والسجن تنفذها تلك التنظيمات.

وعلى أية حال فإن كثرة التنظيمات الأمنية تكشف عن طبيعة الحكم الذي كان يفرض نفسه بالقوة والجبروت، ولذلك كان الحكام يعيشون في قلق وذعر لعلمهم بالرفض الذي كان سكان

المغرب لهم ولعقيدتهم، وذلك ربما يكون أحد الأسباب التي دفعت بالمعز لدين الله الفاطمي للتوجهنحو المشرق.

الهــوامش:

1-الإصطخري: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي، المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسني، د ت، ص33.

2- اختطها المنصور الفاطمي سنة 336 هـ/ 948 م.ينظر ابن حوقل، أبو القاسم ابن حوقل النصيبي،كتاب صورة الأرض، مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص74.

3- محمد الصالح مرمول، السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص9.

4-ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب، في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س.كولان ليفي بروفنسال، بيروت، ج 1، ص152.

5-ابن خلدون، عبد الرحمن، مقدمة العلامة ابن خلدون دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان،1424هـ/2003 م، ص 216.

6-نفســـــــه، ص216.

7-نفســـــــه، ص 216.

8-نفســـــــه، ص 216.

9- فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروتن لبنان، ط 1، ص617.

10–نفســـــــه ص617.

11-الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية، ج 2، ص135-136-137ـ فرحات الدشراوي، المرجع السابق، ص618.

12-ابن عذارى المراكشي، المصدر السابق، ج1، ص 181.

13-نفسالمصـــــــــدر، ج 1، ص 187.

14-الهادي روجي 'دريس، المرجع السابق، ج 2 ، ص136.

15-الجـوذري: أبو علي منصور العزيزي، سيرة الأستاذ جوذر، تحقيق، محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادي شعيري، دار الفكر العربي، لبنان ومطبعة الاعتماد بمصر، د ت، د ط، ، ص114.

16-الجوذري، المصدر السابق ، ص114.

17-المالكي أبو بكر عبد الله بن محمد، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1983/1403م، ج2، ص138.

18–نفس المصـــــدر، ج2، ص 363.

19- القلقشندي، المصدر السابق، ج 1، ص 450.

20-الجوذري، المصدر السابق، ص 114.

21- نفســـــــه ، ص 114.

22-نفســـــــه، ص 114.

23- نفســـــــه، ص 114.

24- نفســـــــه، ص 114.

25-نفس المصـــــدر، ص 115.

26-القاضي النعمان بن محمد، المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وإبراهيم شتوح ومحمد اليعلاوي دارالمنتظر، بيروت، لبنان 1996، ط 1، ص396.

27-القاضيالنعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع تونس، وديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1986، ط2، ص247.

28-ابن سهل أبو الأصبغ عيسى بن عبد الله الأسدي الجياني، ديوان الأحكام الكبرى، تحقيق ريشيدالنعيمي،شركة الصفحات الذهبية المحدودة، الرياض، 1417 هـ، ج1، ص 90.

29- الجوذري، المصدر السابق، ص 99. 123.

30- نفســـــــه، ص 99، 123.

31- الخشني أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيرواني الأندلسي، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية، صححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ج 1، ص 300.

32- نفســـــــه، ج 1، ص 300.

33-المالكي، المصدر السابق، ج 2، ص 38

34-نفســـــــه، ج 2 ص 38.

35- نفس المصـــــدر، ج ،2 ص 103.

36- نفس المصـــــدر ، ج 2 ص 427.

37-نفســـــــه، ج 2، ص427.

38-الدباغ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة الخانجي بمصر، ج1، ص37.

39-المالكي، المصدر السابق، ج 2، ص332.

40-نفس المصـــــدر، ج 2، ص488.

41-نفســـــــه، ج 2، ص488.

42-نفس المصـــــدر، ج 1، ص335.

43- الخشني، المصدر السابق، ج 1، ص214.

44- نفس المصـــــدر، ج 1، ص106.

45-نفســـــــه، ج1، ص 106.

46-المالكي، المصدر السابق، ج2، ص429.

47نفس المصـــــدر، ج2، ص368.

48-القاضي النعمان، افتتاح الدعوة المصدر السابق، ص 199.

49-المالكي، المصدر السابق، ج2، ص382.

50-نفس المصـــــدر، ج2، ص494.

51- نفس المصـــــدر ، ج 2، ص 498.

52-الفراهيديأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، كتاب العين، تحقسق، مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، د ت، ج 7، ص 96.

53- ابن منظور:المصدر السابق، ج3، ص 263.

54-هان الدين الخوارزمي، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العر بي، د ت ، د ط، ج 1، ص189.

55-الجوذري، المصدر السابق، ص 110.

56-الخشني، المصدر السابق،ج1، ص 301.

57-القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، المصدر السابق، ص79.

58-المقريزي: تقي الدينأحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي،اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق محمد الشيال ومحمد حلمي محمد أحمد، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، د ت، ط 1، ج 1، ص 99.

59-الجوذري، المصدر السابـق، ص123.

60- ابن عدارى المراكشي، المصدر السابق، ج 1، ص 162.

61-المقرزي، اتعاظ الحنفا، المصدر السابق، ج 2، ص 102.